حرمان عشرات القضاة من رواتبهم بعد دعمهم للرئيس مرسي

الاثنين 15 ديسمبر 2014 12:12 م

بـدأ مجلس تـأديب وصـلاحية القضـاة الانقلابي، ظهر الاثنين، ثـالث جلسـات محاكمـة **55** مسـتشارا من الـدرجات القضـائية المختلفة، على خلفية اتهامهم بالتوقيع على بيان دعم الرئيس محمد مرسي

وانتقلـت وقـائع المحاكمـة، من قاعـة محكمـة الاستئنـاف، إلى مكتبـة محكمـة النقض، بعض موافقـة مجلس القضـاء الأعلى، نظرا لكثرة أعداد القضاة المحالون للصلاحية، وازدحام المكان

وشـهدت الجلسـة مناقشـات حـادة بيـن قضـاة دعـم الشـرعية، ومجلس الصـلاحية، بسـبب عـدم صـرف رواتـب معظمهـم من محاكمهم منذ شـهرين ماضـيين، مطالبين المجلس باتخاذ قرار حاسم بشأن صرف مسـتحقاتهم، وتعالت أصواتهم، مما اضطر رئيس لجنة الصلاحية لرفع الجلسة

وحضـر للتضـامن مـع القضـاة عـدد من قضـاة تيـار الاسـتقلال، يتقـدمهم وزير العـدل الأسـبق المسـتشار أحمـد سـليمان، والمستشار مصطفى ياسين، وغيرهم

يـواجه القضـاة المعارضـين للانقلاب اتهامـات بارتكـاب جرائـم ملفقـة هي العمل بالسـياسة، ومناصـرة فصـيل سياسـي على حساب الدولـة، من خلال توقيعهم وإذاعتهم بيانا يؤيـد الرئيس مرسـي، من مقر المركز الإعلامي باعتصام معارضـي الانقلاب بميدان رابعة العدوية، في شهر يوليو من العام الماضي

كـان القضـاة الموقعين على بيـان رابعة، قـد أصـدروا بيانـا توضـيحيا بثـوه عـبر موقـع "يوتيوب" ذكروا فيه بطلان قرار قاضـي التحقيق، المسـتشار محمد شـيرين فهمي، بإحالتهم للجنة الصلاحية، مؤكدين أن بيانهم المذاع من المركز الإعلامي لاعتصام رابعة في **24** يوليو من العام الماضي، جاء إعمالا لحقهم في التعبير الـذي كفلته الـدساتير المصرية المتعاقبة والمواثيق الدولية، ومن بينها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والإعلان العالمي لاستقلال القضاء